مرفق التأمين وتمويل مواجهة المخاطر

في الأمم المتحدة: زيادة التأثير والتأثير في الأرقام

منذ إطلاقه الرسمي في عام 2021، نما مرفق

الأمم المتحدة للتأمين وتمويل مواجهة المخاطر بشكل كبير من خلال إضافة بلدان جديدة إلى محفظته، وتنويع برامجه، وتوسيع تنفيذها ودعمها للسياسات داخل البلدان، وتعزيز التفاعل الخارجي لها. الآن، وهي تعمل في 34 دولة، باتت الأمم المتحدة للتأمين وتمويل المخاطر تتحول بسرعة إلى ما كان تصمم إليه: مركزًا لحلول التأمين والتمويل الخطر للعائلات والمجتمعات والشركات والدول في عالم يتسارع نحو التعرض للمخاطر. تعمل منشأة للتأمين وتمويل المخاطر عبر الزراعة والأصول العامة والصحة والبنية التحتية وإدارة المال العامة وغيرها، مع الحكومات لخلق الظروف المناسبة لإدارة المخاطر المالية على المدى الطويل وتطوير الحلول للصمود المالي بالتعاون مع صناعة التأمين.

لطالما كانت الشراكات دائمًا في صلب عمل مرفق

الأمم المتحدة للتأمين والتمويل مواجهة المخاطر.

أكبر برنامج للعمل لدى المنشأة في مجال التأمين وتمويل مواجهة المخاطر هو شراكة مع منتدى تنمية التأمين و17 من أكبر شركات التأمين في العالم، والتي تمولها حكومة ألمانيا. الشراكة، المعروفة باسم الاتفاق الثلاثي، نشطة في 22 دولة ومدعومة بقدرة تصل إلى 5 مليارات دولار من الصناعة. هنالك أيضاً برنامج جديد مع مؤسسة بيل وملينداغيتس، متخصص في بناء المرونة المالية للمزارعين الصغار تجاه مخاطر التغير المناخي، يعتمد على شراكات قوية - بداية من المزارعين، وصولاً إلى شركات التأمين والجهات التنظيمية، وصولاً إلى الجهات المعتمدة على منتجات المزارعين لعمليات أعمالها. وبجانب هذه المبادرات ذات الحجم الكبير، لدى الأمم المتحدة شراكات ثنائية مع أعضاء رئيسيين في صناعة التأمين لتقديم خبراتهم مباشرة إلى البلدان والمجتمعات.

بالتعاون مع ميليمان مقدم خدمات تأمينية رائدة، تدعم منشأة الأمم المتحدة للتأمين وتمويل مواجهة المخاطر من خلال التطوير التأمين في جميع البلدان التي تشمل برنامجها. في هذا العام، أطلقت منشأة الأمم المتحدة للتأمين والتمويل المخاطر مع جنرالي صناديق تحدي الابتكار في التأمين مع شركاء.
والاتحاد الدولي للتعاونيات والتأمين المتبادل - وستقوم بإطلاق صناديق تحدي الابتكار في التأمين أخرى لبلدان برنامجها في وقت لاحق هذا العام - لدعم تطوير حلول التأمين الابتكارية مع ما لا يقل عن خمسين شركة تأمين وطنية في 25 دولة.

دعم الدول في التنقل في عالم يتزايد به المخاطر

للمرة الأولى في 32 عامًا منذ بدأت الأمم المتحدة في قياس تقدم التنمية، تراجعت التنمية بسبب تأثيرات الجائحة وتغير المناخ وعدم الاستقرار الاقتصادي والصراع - الذين جميعهم تراكموا لدفع المزيد من الأشخاص نحو الفقر وتآكل عقود التقدم الذي تم تحقيقه بجهد. الفجوة بين ما هو تأمين وما ليس تأمين في الدول النامية تصل إلى 90% وأكثر. في الوقت نفسه، تجاوز النداء الإنساني لعام 2023 50 مليار دولار لأول مرة، أكثر من عشر مرات ما كان عليه قبل عشر سنوات. يظهر بشكل واضح أن عبء المخاطر المالية يقع بشكل كبير على عاتق الدول المتقدمة ومجتمعاتها، ولكن الاستجابة الدولية حتى الآن كانت تتمحور بشكل كبير حول الاستجابة، وليس حول الوقاية أو المرونة المالية.

ومع ذلك، أبرز تقرير التنمية البشرية لعام 2022 أيضًا كيف يمكن للتأمين، بالإضافة إلى الاستثمار والابتكار، أن يساعد الدول والمجتمعات في التنقل في هذه الفترة المتزايدة من عدم اليقين وإدارة مجموعة متنوعة من المخاطر التي تواجهها.

يعمل الآن مرفق التأمين وتمويل مواجهة المخاطر التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في 34 بلداً منتشرة في خمس مناطق لدعم البلدان في بناء قدرتها المالية على الصمود

ومع تطور العمل على مستوى البلدان ، هناك أمثلة قوية على كيف يمكن للتأمين أن يدعم التنمية المستدامة والطويلة الأجل من خلال حماية المكاسب وتوقع تزايد المخاطر والأضرار

افعلْ ما تقوله

يغطي عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال التأمين وتمويل مواجهة المخاطر كل شيء بدءًا من تمويل المخاطر السيادية وتطوير سوق التأمين وحتى الإدارة المالية العامة والمساواة بين الجنسين. من خلال برامجه، يتطرق عمل الصندوق إلى جميع أهداف التنمية المستدامة تقريبًا وجميع الجوانب الحياتية والمعيشية تقريبًا.

ومن البلدان المتوسطة الدخل المستقرة إلى الدول الهشة، يضع مرفق التأمين وتمويل مواجهة المخاطر على نقل المخاطر في قلب التنمية في جميع البلدان التي ينفذ فيها برامجه. ومن خلال خمس مبادرات رئيسية، يواصل صندوق التأمين وتمويل المخاطر توسيع برامجه لتقديم حلول التأمين وتمويل المخاطر لعدد أكبر من الأشخاص والمجتمعات والشركات والبلدان.

في البلدان أدناه، يمكن رؤية بعض الأمثلة على كيفية قيام مرفق التأمين وتمويل مواجهة المخاطر ببناء قدرات وزارات المالية، ودعم تطوير سوق التأمين، وتطوير حلول تمويل المخاطر المعقدة بالشراكة مع الصناعة، وغيره.

المكسيك: التأمين الزراعي لصغار المزارعين

بلد الاتفاقية الثلاثية

وقد شهدت المكسيك زيادة كبيرة في تواتر وشدة الكوارث في السنوات الأخيرة، وكان لها تأثير قوي على اقتصاد البلاد، وخاصة في قطاع الزراعة. وعلى مدى العقدين الماضيين، أثر أكثر من 80 في المائة من إجمالي الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث المرتبطة بالطقس على هذا القطاع، حيث أبلغ 87 في المائة من مزارعي الذرة في جنوب المكسيك عن آثار سلبية بسبب تغير المناخ والأحداث الجوية. ويعتبر المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة، الذين غالبا ما يزرعون الأراضي غير المروية، هم الأكثر عرضة لخسائر المحاصيل الناجمة عن الفيضانات وموجات الجفاف.

بالتعاون مع وزارة الخزانة والائتمان العام ووزارة الزراعة والتنمية الريفية في عام 2022، نجح المشروع الثلاثي في المكسيك في تطوير وتجريب حل تأمين حدودي سيادي يغطي أكثر من 10000 مزارع من أصحاب الحيازات الصغيرة ضد الفيضانات والجفاف. تم إطلاق التغطية مرتين خلال الاختبار التجريبي، وتلقى أكثر من 1400 منتج مدفوعات مباشرة إلى

جعل سبل عيشهم ومجتمعاتهم أكثر قدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ.

تم تقديم النتائج الإيجابية للاختبار التجريبي إلى وزارة الخزانة والائتمان العام، التي ستسعى بدورها للحصول على موارد اتحادية لدفع أقساط التأمين ومواصلة تمديد المشروع في عام 2024 من خلال الميزانية الفيدرالية. بالإضافة إلى القيام بدور التنسيق وإدارة المشاريع وعقد الاجتماعات، يعمل مرفق التأمين وتمويل المخاطر بشكل وثيق مع حكومة المكسيك لجعل إدارة المخاطر ونقلها عنصرًا أساسيًا في الطريقة التي تعالج بها البلاد تغير المناخ والتنمية.

يتضمن العمل الأوسع لمرفق التأمين وتمويل المخاطر في المكسيك أيضًا مثالاً على الالتزام بجعل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة محوريًا في جميع برامجه، مع أنشطة مخصصة لمحو الأمية المالية التي تركز على المساواة بين الجنسين والتدريب على وضع السياسات للوكالات الحكومية، مما يؤدي إلى خلق بيئة أكثر عدالة لإدارة المخاطر المالية وسوق التأمين.

باكستان: بناء القدرة المالية على الصمود على المدى الطويل بعد فيضانات 2022

اتفاقية ثلاثية على مستوى الدولة وعقد مؤتمر الدرع العالمي

وتعد باكستان إحدى الدول الأكثر عرضة لتغير المناخ، وخاصة الفيضانات الناجمة عن إزالة الغابات وذوبان الأنهار الجليدية. وقد تأكد ذلك في فيضانات عام 2022، التي تسببت في خسائر اقتصادية تزيد عن 30 مليار دولار وأثرت على 33 مليون شخص، مع غمر جزء كبير من وادي السند في مياه الفيضانات. وهذا بعد مستوى مماثل من الفيضانات سجله عام 2010.

المرونة المالية منخفضة للغاية في جميع أنحاء البلاد ولا يتم تغطية الأصول العامة بشكل موحد بالتأمين، ويبلغ معدل انتشار التأمين في باكستان 0.9٪ فقط (غير الحياة عند 0.29٪) من الناتج المحلي الإجمالي، مما يعني أن ثقل المخاطر المالية يقع بشكل كبير على أكتاف كل عائلة باكستانية. وأكثر من ذلك، فإن إعادة الإعمار والتعافي، إذا كان لها أن تتم، يجب أن تتم بأموال "جديدة"، وهو ما يمثل تحديا كبيرا لدولة مثل باكستان التي لديها حيز مالي محدود.

يعد الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لباكستان في مجال التأمين وتمويل المخاطر كبيرًا ويغطي العديد من المجالات، ويستجيب جزء كبير منه بشكل مباشر لإطار التعافي وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار المرن في البلاد

(4RF).

ويؤكد الإطار الرابع للاستجابة لحالات الطوارئ ليس فقط على الحاجة إلى إعادة البناء، بل أيضًا إلى تعزيز قدرة البلاد على الصمود، مع التركيز على التأمين وتمويل المخاطر باعتبارهما اثنتين من الأولويات الإستراتيجية. كدولة ثلاثية، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على بناء حل كبير لتمويل مواجهة المخاطر مع شركائه في الصناعة، بينما يستثمر أيضًا في تطوير سوق التأمين عبر مجموعة من القطاعات الحيوية. ويشكل مؤتمر كبير سيعقد في وقت لاحق من هذا العام، والذي يتطلع إلى النظر مرة أخرى في وضع نقل المخاطر في قلب التنمية في باكستان، جزءا من هذا العمل. بالإضافة إلى ذلك، طلبت الحكومة الباكستانية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعم مشاركة باكستان في الدرع العالمي ضد مخاطر المناخ، وهي مبادرة لمجموعة العشرين ومجموعة السبع لدعم حلول التمويل والتأمين ضد مخاطر المناخ والكوارث، من خلال المساعدة في جمع وتنسيق الجهود لتحقيق المزيد من الفوائد. -الحاجة إلى تمويل تحويل المخاطر إلى البلاد.

تنزانيا: بناء إدارة المخاطر المالية للقطاع الزراعي في تنزانيا

بلد الاتفاقية الثلاثية وبلد قدرة المزارعين الصغار على الصمود

تنزانيا معرضة للمخاطر الناجمة عن الظواهر الجوية المتطرفة مثل زيادة التباين الموسمي في هطول الأمطار ودرجات الحرارة، وحالات الجفاف والفيضانات المتكررة والمطولة. ويقدر متوسط الخسارة الاقتصادية السنوية بمبلغ 140 مليون دولار بسبب خسائر المحاصيل الرئيسية المرتبطة بالجفاف (بما في ذلك الموز والبطاطس وغيرها) في ظل الظروف المناخية الحالية.

ويأتي عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال التأمين وتمويل مواجهة المخاطر في تنزانيا من خلال الاتفاق الثلاثي، وبرنامج قدرة صغار المزارعين على الصمود، الذي تموله مؤسسة بيل وميليندا جيتس. ويركز المشروع الثلاثي على حلول تمويل المخاطر والتحول طويل الأجل لأسواق التأمين، بينما يركز عمل مشروع قدرة صغار المزارعين على الصمود في المقام الأول على بناء المرونة المالية للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في مواجهة مخاطر المناخ. تعد المرونة المالية طويلة المدى للقطاع الزراعي موضوعًا بالغ الأهمية في كلا البرنامجين. وقد تم توجيه الكثير من هذا العمل من خلال التقرير التشخيصي عن مشهد التأمين وتمويل المخاطر في تنزانيا، والذي ساعد في توجيه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركائه للبدء في تطوير حلول مالية سيادية طويلة الأجل إلى جانب تطوير السوق الزراعية في السلع الأساسية.

تستفيد تنزانيا أيضًا من العديد من المجالات الإضافية لأعمال المساعدة الفنية التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاؤه. وقد شارك زملاؤها الرئيسيون في الوزارات والوكالات في تدريب مفصل حول تمويل مخاطر المناخ والكوارث بالإضافة إلى شهادة دولية في التأمين الشامل لدعم تحويل مشهد التأمين في تنزانيا. وتشكل تنزانيا أيضًا جزءًا من تقييم المبادرة الاكتوارية العالمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وميليمان الذي سلط الضوء على القيود الرئيسية في تنزانيا، مثل النقص في الخبراء الاكتواريين المؤهلين، مما أدى إلى الاعتماد على بلدان أخرى للحصول على الدعم الاكتواري. ونظرًا لهذه التحديات، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على توسيع نطاق الجهود لبناء القدرات الاكتوارية المحلية بالشراكة مع الحكومة وكيانات التأمين، من خلال استراتيجية شاملة مدتها خمس سنوات تتضمن دورة مهنية اكتوارية وبرنامج إرشادي،

يوفر التدريب للطلاب لتعزيز الخبرة الاكتوارية في تنزانيا. تعرف على المزيد حول مشهد التأمين وتمويل المخاطر في تنزانيا في التشخيص هنا.

غانا: بناء القدرات في مجال التأمين وتمويل المخاطر

بلد الاتفاقية الثلاثية

مثل العديد من البلدان في أفريقيا، غانا معرضة بشدة للمخاطر والصدمات الناجمة إلى حد كبير عن تغير المناخ. تعد الفيضانات واحدة من أكثر المخاطر المدمرة في غانا، وعلى مدار الخمسين عامًا الماضية، شهدت البلاد أكثر من 30 فيضانًا كبيرًا، أثر 17 منها بشكل مباشر على عاصمة البلاد، أكرا. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يتضاعف عدد سكان غانا (31 مليون نسمة في عام 2020) خلال الثلاثين عامًا القادمة، ومن المرجح أن يحدث الكثير من ذلك في المناطق الحضرية المساهمة في التحضر السريع الذي تواجهه البلاد بالفعل. العديد من مواطني المناطق الحضرية في أكرا والمدن الأخرى فقراء وضعفاء نسبياً، ويعانون بشكل غير متناسب من التعرض الشديد للفيضانات وضعف القدرة المالية - 70% من الغانيين لا يستطيعون الحصول على التأمين و42% من السكان لا يستطيعون الحصول على التمويل

خدمات.

بالتعاون مع وزارة المالية والمنظمة الوطنية لإدارة الكوارث، يركز المشروع الثلاثي في غانا على بناء القدرة المالية للمجتمعات ذات الدخل المنخفض في منطقة أكرا الكبرى وتمكينهم من إعادة تأسيس أنشطتهم الاقتصادية بعد الفيضانات الشديدة من خلال منتج تأمين حدودي، مع تعزيز قدرة الاستجابة للمنظمة الوطنية لإدارة الكوارث. ومن المتوقع أن يستفيد من هذا الحل ما يقدر بنحو 5.67 مليون فرد في المنطقة وأن يكون له تأثير طويل المدى على المرونة المالية لسكان المناطق الحضرية في غانا، ويجري النظر في توسيعه ليشمل مدن ساحلية أخرى.

بالإضافة إلى القيام بدور التنسيق وإدارة المشروع وجمع أصحاب المصلحة، يواصل مرفق التأمين وتمويل المخاطر العمل على هيكل إدارة المخاطر المالية طويل الأجل في البلاد بما في ذلك تطوير خطة طوارئ لتمويل مخاطر الكوارث التي تم اعتمادها من قبل الحكومة.

ويتعاون مرفق التأمين وتمويل المخاطر أيضًا مع كلية غانا للتأمين لإطلاق برنامج تدريب معتمد على التأمين الشامل ومع لجنة التأمين الوطنية لإنشاء خارطة طريق تنظيمية شاملة للتأمين. واستفادت غانا أيضًا من الشراكة مع ميليمان لتعزيز المهارات الاكتوارية وقدرات تحليل البيانات وتحسين نمذجة المخاطر المحلية. يسترشد صندوق التأمين وتمويل المخاطر في غانا بالكامل بالأفكار المكتسبة من خلال عملية التشخيص التي تلخص مشهد التأمين وتمويل المخاطر في البلاد.

بناء الشراكات لتحقيق المرونة المالية للجميع

قام صندوق التأمين وتمويل المخاطر برعاية وتوسيع نطاق الشراكات لتمكين الصندوق من الاستفادة من الخبرات والموارد والشبكات لتعزيز مهمته المتمثلة في تعزيز التنمية المستدامة والشاملة من خلال حلول التأمين وتمويل مواجهة المخاطر.
الشراكات الإستراتيجية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية:

الاتحاد الدولي للتأمين التعاوني والتكافلي The International Cooperative and Mutual Insurance Federation

تعزيز الحماية المالية للسكان الضعفاء

شارك الاتحاد الدولي للتأمين التعاوني والمتبادل في تمويل صندوق تحدي الابتكار في مجال التأمين مع مرفق التأمين وتمويل المخاطر لتحفيز شركات التأمين المتبادلة والتعاونية على تطوير منتجات التأمين للسكان الضعفاء وذوي الدخل

المنخفض. اختار صندوق التحدي المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الدولي للتأمين التعاوني والمتبادل أربعة مشاريع في الهند وكينيا وسريلانكا وملاوي لتوسيع نطاق برامج التأمين الأصغر الحالية للوصول إلى عملاء وأسواق جديدة

.ميليمان MILLIMAN

تعزيز تطوير سوق التأمين

في سبتمبر 2022، أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وميليمان المبادرة الاكتوارية العالمية لمساعدة البلدان النامية على فهم وإدارة المخاطر المناخية بشكل أفضل من خلال بناء القدرات الاكتوارية وتعميق أسواق التأمين. وبعد عام واحد، تزدهر هذه المبادرة الجريئة والفريدة من نوعها؛ وقد قام أكثر من 50 "سفيرًا" من شركة ميليمان بتقديم ورش عمل في 10 بلدان مشمولة ببرنامج تسهيلات التأمين وتمويل مواجهة المخاطر، وستشارك البلدان المتبقية في المبادرة الاكتوارية .العالمية في عام 2024

جنرالي GENERALI

دعم مرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة

وبموجب هذه الشراكة التي تمتد لثلاث سنوات، تعمل شركة جنرالي ومرفق التأمين وتمويل المخاطر معًا لتعزيز قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) على مواجهة مخاطر المناخ. أطلقت الشراكة مؤخرًا صندوق تحدي الابتكار في مجال التأمين لماليزيا، وستقدم إطارًا لمنع خسائر الشركات الصغيرة والمتوسطة بحلول نهاية عام 2023 وتقريرًا عن مرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، مع التركيز بشكل خاص .على تايلاند وماليزيا، في الربع الأول من عام 2024

المستقبل: حماية عالم من المخاطر المتزايدة

وعلى الرغم من تزايد تواتر الأزمات وشدتها وتعقيدها، فإن القدرة المالية لملايين المجتمعات في جميع أنحاء العالم تظل منخفضة بشكل مذهل. ثلاثة فقط من كل 100 شخص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لديهم تأمين من أي نوع. وتظل فجوة الحماية (الفجوة بين الخسائر المؤمن عليها وغير المؤمن عليها) في البلدان النامية أعلى بكثير من 90% في العديد .من البلدان النامية

إن المخاطر المالية الناجمة عن الأزمات تقع على عاتق كل شخص تقريبا في البلدان النامية. ومع ذلك، فإن حجم موارد التنمية المخصصة لإدارة المخاطر المالية، سواء من خلال الإدارة المالية العامة، أو حلول تمويل مواجهة المخاطر السيادية ودون السيادية، أو تطوير سوق التأمين، لا يزال منخفضا للغاية. إن الغالبية العظمى من تمويل الأزمات لا يزال يحدث بعد .الأزمة، هذا إذا حدث على الإطلاق

الطلب على خدمات المرونة المالية يتزايد بسرعة

في العام الماضي فقط، تلقى مرفق التأمين وتمويل مواجهة المخاطر التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي طلبات من 35 دولة تتجاوز موارده الحالية، تطلب مجموعة من الدعم عبر التأمين وتمويل مواجهة المخاطر ونقل المخاطر. إن الحجم المتزايد لهذه الطلبات لا يؤكد الحاجة العامة لمزيد من الموارد للتأمين وتمويل المخاطر فحسب، بل يؤكد أيضا الاعتراف بالكيفية التي يستطيع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نفسه وينبغي له أن يوسع نطاق عمله في هذا المجال، من خلال جلب المزيد من الخبرة، وبناء المزيد من الشراكات، وتقديم المساعدة بشكل متزايد. المزيد من البلدان تضع نقل المخاطر .في قلب التنمية

بعض اتجاهات العام المقبل:

مبادرات جديدة تم تطويرها وتنفيذها

ومن المقرر بالفعل تنفيذ مجموعة جديدة من المبادرات والأعمال في عام 2024، بما في ذلك إطلاق صندوق التحدي العالمي ومنصة التدريب الخاصة بمرفق التأمين وتمويل مواجهة المخاطر للدول وممارسي التأمين في البلدان النامية. وسيكون هناك تركيز قوي على دمج التأمين وتمويل مواجهة المخاطر في التنمية، مع العمل على التفاعل بين نقل المخاطر والمساهمات المحددة وطنيا، وخطط التكيف الوطنية، ومبادرات الإدارة المالية العامة، وأطر التمويل الوطنية المتكاملة.

تعزيز الشراكات وتوسيع نطاقها

سيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تطوير وتنفيذ شراكاته القائمة، بما في ذلك شركاء الصناعة السبعة عشر في الاتفاق الثلاثي والشراكات الثنائية مع الاتحاد الدولي للتأمين التعاوني والمتبادل، وجنرالي، وميليمان - للوفاء بالتزامه بأن يكون أساسًا لزيادة التقنية والتأمين. أما بما يخص الموارد المالية للدول المعرضة للخطر فسيتم أيضًا إطلاق العديد من الشراكات الجديدة في عام 2024 – شاهد هذه المساحة!

توسع النظام البيئي العالمي للتأمين وتمويل مواجهة المخاطر

من المحتمل جدًا أن يشهد عام 2024 مزيدًا من الاستثمار في النظام البيئي العالمي لنقل المخاطر، خاصة مع تحول الاهتمام إلى إنشاء صندوق الخسائر والأضرار الجاهز لمؤتمر الأطراف الثامن والعشرين. وسيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال عمله داخل منظومة الأمم المتحدة، ومنظمة الدرع العالمي ضد مخاطر المناخ، ومنتدى تطوير التأمين، وغيرها، القيام بدوره في وضع التأمين وتمويل المخاطر في قلب التنمية والعمل مع الحكومة والشركاء لبناء البنية المالية. في مرونة المجتمعات والبلدان في جميع أنحاء العالم.

يستمر مرفق التأمين وتمويل المخاطر في النمو

ولتلبية الطلب المتزايد داخل بلدان العمليات الحالية وخارجها إلى بلدان جديدة، يتمثل طموح مرفق التأمين وتمويل مواجهة المخاطر في تنمية العمل التشغيلي ليشمل 50 دولة بحلول عام 2025. وسيكون هذا التوسع جغرافيًا وبرنامجيًا، مع مجالات جديدة للعمل. وأضاف أنها كانت قيد التطوير، مثل العمل المخصص للدول الهشة والمتأثرة بالصراعات.

تتوافق كل هذه التطورات مع التزام مؤسسة التأمين وتمويل المخاطر بمعالجة المخاطر بشكل استباقي وبناء المرونة المالية في عالم يتزايد فيه عدم اليقين.